الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١١
المعقودة يوم الأربعاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيسة: السيدة إسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.11
10 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

96-81570

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/51/6، البرامج ١٢ و ١٣ و ١٩ و ٢١ و A/51/16، الجزء الأول، و A/C.3/51/5)

١ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): تحدثت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وردا على رسالة رئيس اللجنة الخامسة (A/C.3/51/5) التي يطلب فيها آراء اللجنة الثالثة بشأن البرامج ١٢ و ١٣ و ١٩ و ٢١ من مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، وقالت إن بيانها هو نتيجة لتوافق في الآراء وأنه سيستكمل بالملاحظات التي تبديها الوفود التي شاركت فيه بشأن بعض الجوانب المحددة في هذه البرامج. وذكرت أنه أحرز تقدم كبير في إدراج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية في أهداف التنمية، ومراعاة اعتبارات تختلف عن الاعتبارات المرتبطة بالسوق وذلك من خلال المؤتمرات العالمية الكبيرة التي نظمتها الأمم المتحدة ولا سيما أعمال اللجنة الثالثة، كما ذكّر بذلك مؤخرا وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية. لذلك فإن من المهم أن تبدي اللجنة الثالثة آراءها بشأن تخطيط برامج المنظمة.

٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٥، تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، الذي لا يشكل جزءا من البرامج التي أشارت إليها اللجنة الخامسة ولكنه يندرج في اختصاص اللجنة الثالثة، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢-٥، النهوض بالمرأة، الذي تتولى تنفيذه شعبة النهوض بالمرأة عن طريق تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني، قالت إنه ينبغي الإشارة قبل كل شيء في الفقرة ٥-٦ إلى الدور الرئيسي الذي يتعين على الحكومات الاضطلاع به في مجال التنفيذ الوطني لتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبالمثل، ففيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥-٣، التنمية الاجتماعية، ذكرت أنه ينبغي إضافة إشارة إلى دور الأسرة في الأنشطة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى بعض الفئات الاجتماعية المحرومة. وفيما يتعلق بالدور الذي يجب أن تقوم به لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أوضحت أن مجموعة الـ ٧٧ تولي أهمية كبيرة لقراري زيادة عدد أعضائها وتمديد فترة دورتها الصادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لمساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهامها الجديدة. ثم قالت إن من المسائل الحيوية أيضا أن توضع تحت تصرف اللجنة الموارد الضرورية لإنجاز هذه المهام.

٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٢، منع الجريمة والعدالة الجنائية، قالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أنه ينبغي، في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٢-٣، ليس طلب تعزيز قدرات الحكومات ولكن طلب دعم تعزيزها لقدرتها على إصلاح قوانينها ونظم العدالة الجنائية في بلدانها لأن هذه المهمة لها علاقة بسيادة الدول؛ وفضلا عن ذلك، فإن أي تعاون مع الأمم المتحدة ينبغي أن يكون رهنا بموافقة الدول. وكذلك الشأن بالنسبة للفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٢-٣، إذ ينبغي ألا يقال إن البرنامج يجب أن يفضي إلى وضع قانون وتدابير تنظيمية رشيدة أكثر ولكن يجب أن تتمكن بفضله الدول من التوصل إلى مثل هذه النتائج. وينبغي

أيضا أن يضاف إلى أشكال الجرائم عبر الوطنية المذكورة في هذه الفقرة الاتجار بالأطفال والاتجار بأعضائهم.

٤ - وتابعت قائلة إنه ينبغي الإشارة في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، إلى دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واجتماعات رؤساء الدوائر الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات. وأضافت قائلة إنه ينبغي الإشارة في الفقرة ١٣-٢ إلى قراري الجمعية العامة ١٦٨/٤٩ و ١٤٨/٥٠ الأساسيين بالنسبة لولاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وينبغي الإشارة في الفقرة ١٣-٣ إلى مبدأ الاعتراف العالمي فيما يتعلق بصياغة قواعد دولية في مجال مراقبة المخدرات.

٥ - وانتقلت إلى الحديث عن البرنامج ٢١، عمليات حماية ومساعدة اللاجئين، فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين توافق على محتواه وعلى النهج الذي توصي بتوخيه في مساعدة اللاجئين. وأعربت في خاتمة بيانها عن رغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين في تخصيص موارد جديدة وإضافية للبرامج التي تهم البلدان النامية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - السيد بوردا (كولومبيا): تحدث بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وذكّر بأن الحركة شاركت بفعالية في الأعمال التي أفضت إلى إنشاء برنامج فرعي مكرس للحق في التنمية في الخطة المتوسطة الأجل الجارية. وأعرب عن ارتياحه لإدراج الحق في التنمية في مشروع الخطة المتوسطة الأجل، وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٠ والفقرة ٣٨ من قرارها ٢١٤/٥٠، ولكنه أعرب أيضا عن أسفه لأن هذا الحق لم يخصص له برنامج فرعي مستقل، وأعرب عن رغبته في أن يتم مسبقا تحديد النسبة المئوية المخصصة للأنشطة الرامية إلى تطبيق الإعلان المتعلق بالحق في التنمية والنسبة المئوية المخصصة للبحث والتحليل من الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي التي هي جزء منه. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، ذكر أن الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٩-٣ غامضة جدا إذ أنها لا تشير بدقة إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة بضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظور شامل ومتكامل. وفيما يتعلق بإدراج عنصر لحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة ١٩-٣، رأى ممثل كولومبيا أن مثل هذا التعميم غير مقبول وأنه ينبغي التمييز بوضوح كامل بين العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام على سبيل التقيد التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧ - السيد رييس رودريغاس (كوبا): أعرب عن تأييده دون تحفظ للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوستاريكا وكولومبيا. وذكر أنه يصر على أهمية المناقشة الحالية في صياغة الخطة المتوسطة الأجل ولا سيما فيما يتعلق بدور الدول في متابعة المؤتمرات الدولية الكبيرة التي يجب الإشارة إليها في مشروع الخطة المتوسطة الأجل وخاصة في الفقرة ٥-٦ من البرنامج الفرعي، النهوض بالمرأة. وبالمثل، قال إنه يرى من الضروري الإشارة في الفقرة ١٢-٣ من البرنامج ١٢، منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى أنه من الضروري الحصول على موافقة الدول قبل تقديم المساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية لها. وأوضح أنه يوافق

على المحتوى العام للبرامج ١٢ و ١٣ و ٢١ والبرنامجين ٥-٢ و ٥-٦، ولكنه أعرب عن رغبته في أن تولى أهمية خاصة فيها إلى الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية في مجالات التدريب والمساعدة التقنية والتعليم.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، أعرب عن تأييد كوبا للجهود التي يبذلها المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل أخذ الأولويات التي حددها مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة في الاعتبار، لا سيما ما يتعلق منها بالحق في التنمية. لذلك، قال إنه يرى أنه ينبغي تفادي الإشارة في الفقرة ١٩-١ إلى بعض مبادئ إعلان فيينا واستبعاد غيرها. وفي الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة ١٩-٣، قال إن إدراج عنصر لحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة ينبغي ألا يذكر بوصفه من أهداف البرنامج. وأوضح أن البرنامج الفرعي ١٩-١ يتضمن أهدافا وأولويات كثيرة، مما يجعل من المستحيل تطبيق أحكام القرار، لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء دائرة جديدة مكلفة بالحق في التنمية. وأضاف قائلا إنه يمكن حل هذه المشكلة بإنشاء أربعة برامج فرعية كما هو الشأن في حالة البرنامج ٣٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. وذكّر بدور التنسيق الذي يقوم به مركز حقوق الإنسان في الأنشطة المندرجة في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين والعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، فقال إنه يرى أن الموارد الضرورية لدعم هذه الأنشطة ينبغي أن ترصد في إطار البرنامج الفرعي ١.

٩ - وانتقل إلى الحديث عن البرنامج الفرعي ١٩-٢ وتساءل عن سبب الفصل بين موضوعي تقديم الدعم إلى هيئات وأجهزة حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى الاجراءات الخاصة في برنامجين فرعيين مستقلين في حين أنهما كانا في الماضي يندرجان تحت برنامج فرعي واحد. وقال إنه لتفادي الازدواجية، كما يوصي بذلك إعلان فيينا، فإنه يرى من الأفضل الرجوع إلى حل البرنامج الفرعي الواحد. وفضلا عن ذلك، أكد ضرورة تحقيق التوازن بين أنشطة تعزيز وحماية حقوق الإنسان ولا سيما تخصيص الموارد الاضافية لأنشطة تعزيز هذه الحقوق. وقال في خاتمة بيانه إنه يرى بصورة عامة أن من الضروري زيادة الاعتمادات المخصصة للبرنامج ١٩ ولكن ليس على حساب البرامج الأخرى القائمة بالفعل أو المزمع تنفيذها في مجال التعاون من أجل التنمية.

١٠ - السيد بن عمر (تونس): قال إن وفد بلده يؤيد وجهة النظر التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بتخطيط البرامج. ومن جهة أخرى قال إن الوفد التونسي يرحب بالمبادرة المتمثلة في قيام الأجهزة المعنية بدراسة المسائل المنوطة بمختلف لجان الجمعية العامة بدراسة هذه المسائل مقدما قبل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. وأوضح أن هذه المبادرة تشجع في الوقت نفسه على التشاور والشفافية وبالتالي على تحقيق الفعالية وعلى إشراك اللجان المعنية في اتخاذ القرارات، مما يساعد على تيسير أعمال اللجنة الخامسة عن طريق توفير مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات على أساس اعتبارات ليست إدارية أو تتعلق بالميزانية فحسب.

١١ - وتابع قائلا إن هناك عددا من المسائل المطروحة على اللجنة الثالثة في مسائل طابع سياسي وإن القرارات التي اتخذت في شأنها لا يمكن أن تتأثر باعتبارات الميزانية وحدها. وأوضح أن الأمر يتعلق بوجه خاص بالمسائل المتصلة بالتنمية في مفهومها الواسع، والتي لا يمكن إهمالها بحجة القيود المفروضة على الميزانية وأضاف أن من الأمور البالغة الأهمية، على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة، المحافظة على برامج التنمية وإتاحة الوقت الضروري للجنة الثالثة لدراسة المواضيع ذات الصلة بولايتها دراسة مجدية.

١٢ - السيد ويصا (مصر): قال إن وفد بلده يضم صوته لوفدي كوستاريكا وكولومبيا، وذكر بأن المناقشات التي دارت في لجنة البرنامج والتنسيق أوضحت أن هناك تيارا يهدف إلى تقليص دور الأمم المتحدة في مجال التنمية.

١٣ - وتابع قائلا إن البلدان النامية أكدت أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تظل على رأس قائمة أولويات الأمم المتحدة، لأن التنمية هي مفتاح الاستقرار والسلام والرفاهية في جميع المجتمعات.

١٤ - وتناول مسألة إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان فقال إن وفد مصر يكرر تأييده لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان الهادفة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولكنه أعرب عن الأسف لأنه لم يتعرض لمضمون التقرير، وهو الاختلافات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل. وأوضح أنه يجب أن تتأكد الدول، قبل اعتماد الخطة، من تطابقها مع الولايات المحددة في قرارات الجمعية العامة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إنه يجب الحصول على الموافقة المسبقة للجمعية العامة على إعادة الهيكلة قبل البدء في تنفيذها، وذلك لتفادي أية مشاكل اجرائية. ثم قال إن وفد مصر يقلقه كثيرا الأسلوب الذي استخدم في الالتفاف حول النصوص الواضحة لقرارات الجمعية العامة، وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هذه الاجراءات، غير المعتادة، تستند إلى سوابق. وتساءل بوجه خاص عن مدى تطابق مشروع إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان مع الأحكام الواردة في الفقرات من ٣٦ إلى ٣٩ (الفرع ٢١) من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، بشأن تقارير اللجنة الخامسة.

١٥ - وتابع قائلا إنه في ضوء الأولويات المحددة في إعلان وبرنامج عمل فيينا فإنه يجب الفصل بين الخدمات الاستشارية المذكورة في الفقرات من ٦٧ إلى ٧٠ من القسم الثاني من برنامج العمل، والاجراءات الخاصة المتضمنة في الفقرة ٩٥ من ذلك القسم. وأوضح أنه من المهم أن توضح الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في وحدة واحدة منفصلة لتفادي أي مشاكل ترتبط بالحساسيات السياسية أو بالمشروطية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. وأشار إلى أن هناك مسألة أخرى تتعلق بمدى شفافية الخطوات المتخذة بالنسبة لإعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان. وتساءل عن مصير المركز، وعما اذا كان لا يزال موجودا في إطار الهيكل الجديد. وذكر أن وفد مصر يرحب بالحصول على إجابات على هذه التساؤلات ويتمسك بأن تشمل رسالة رئيسة اللجنة الثالثة إلى رئيس اللجنة الخامسة كل وجهات النظر التي تم الإعراب عنها.

١٦ - الرئيسة: أكدت للوفود أن جميع وجهات النظر المعرب عنها سوف تحال إلى رئيس اللجنة الخامسة.

١٧ - السيدة مسدوا (الجزائر): قالت إن وفدها يتفق تماما مع البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا ويعطي أهمية كبيرة للنظر في مسألة تخطيط البرامج، مما يتيح للجنة الثالثة فرصة المساهمة في تحسين عملية التشاور بشأن الخطة المتوسطة الأجل، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. فتقديم كل برنامج من برامج مشروع الخطة المتوسطة الأجل إلى اللجان الرئيسية للنظر فيه يعتبر، فعلا، خطوة في اتجاه تحسين فعالية أداء الأمم المتحدة وتنسيق أعمالها. وهذا التنسيق ضروري حتى لا تقف اعتبارات خاصة بالميزانية، أو تتصل بها، في طريق اتخاذ قرارات ذات طابع إنساني لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٨ - وأضافت أنه ينبغي أن تكون البرامج التي ستندرج في الخطة المتوسطة الأجل متفقة مع الولايات الناجمة عن القرارات المتخذة. وعدم وجود هذا الترابط سينال من قدرة اللجنة الثالثة على بلوغ الهدف من أعمالها. ولا ينبغي أن تؤدي التدابير التقشفية التي تتعرض لها المنظمة إلى تخفيض، أو إلغاء، أنشطة أو برامج بما يسهم في إدامة الحالة المقلقة للغاية في العديد من المناطق، وخصوصا الحالة في افريقيا.

١٩ - وتابعت قائلة إنه ينبغي أن يتاح للجنة الثالثة الوقت الكافي للنظر بشكل ملائم في البرامج المقترحة، فتقدم بذلك مساهمتها في الإعداد الجدي للخطة المتوسطة الأجل.

٢٠ - السيد دويل (آيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه، بالنظر الى أن دراسة الخطة المتوسطة الأجل هي أساسا من اختصاص اللجنة الخامسة فإنه سيقدم ملاحظات أكثر تفصيلا بشأن البرامج التي تهم اللجنة الثالثة، ويحتفظ بملاحظاته عن البرامج الأخرى لحين النظر فيها من قبل اللجنة الخامسة.

٢١ - وذكر أن هدف الخطة هو ضمان أن تكون الأنشطة المقترحة من قبل منظومة الأمم المتحدة تنفيذا للقرارات والأولويات التي سبق للدول الأعضاء وضعها، وليس استخدامها كذريعة للرجوع عن تلك القرارات.

٢٢ - وأضاف أن مهمة برنامج الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان تنبع من المواد ١ و ١٣ و ٥٥ من الميثاق، ومن إعلان وبرنامج عمل فيينا، والقرار ١٤١/٤٨ الذي حدد ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الرئيسية.

٢٣ - وتابع حديثه قائلا إنه بالنظر الى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد نصّا تحديدا على أن حقوق الإنسان هي جميعها حقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب أن تعامل على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التركيز، فإن الاتحاد الأوروبي يرفض فكرة وضع أي تدرج في أهمية حقوق الإنسان أو ترجيح بعضها على بعض.

٢٤ - وقال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يطالبان أيضا بتعزيز آلية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وإن الجمعية العامة، في قرارها ١٤١/٤٨، قد أناطت هذه المهمة بالمفوض السامي لحقوق الإنسان. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن المفوض السامي أعاد النظر في سير عمل مركز حقوق الإنسان من خلال مشاورات واسعة النطاق وبالاستعانة بفريق استشاري، وأسفر ذلك عن قرار بإعادة تشكيل المركز بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام، بحيث يختص القسم الأول بتعزيز وحماية الحق في التنمية، ويختص القسم الثاني بتوفير خدمات الدعم، ويضطلع القسم الثالث بالبرامج والأنشطة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعتبر عملية إعادة التشكيل هذه من صلب ولاية المفوض السامي وأنها تتمشى مع أحكام القرار ٢١٤/٥٠. والبرنامج ١٩ من مشروع الخطة المتوسطة الأجل متطابق تماما مع الهيكل المنقح للمركز. وقال إن الاتحاد يعتقد أن البرنامج يراعي تماما قرارات الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى، ويتفق مع روح الولاية المنوطة بالمفوض السامي لحقوق الإنسان ولذلك يرى أنه ينبغي أن تعتمد الجمعية العامة البرنامج دون تغيير.

٢٥ - السيدة فارغاس (نيكاراغوا): أعربت عن ارتياحها لكون رئيس اللجنة الخامسة قد طلب رأي اللجنة الثالثة بشأن البرامج المدرجة في مشروع الخطة المتوسطة الأجل والتي تقع ضمن نطاق اختصاص اللجنة الثالثة وذلك لأن الآراء التي تعرب عنها اللجنة الثالثة في هذا الخصوص لها أهمية سياسية كبيرة، إذ أنها تعبّر عن آراء جميع الدول الأعضاء في المنظمة وليس فقط عن آراء الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق أو حتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن هذه المبادرة تسهم في عملية التشاور الحكومية الدولية التي يجب أن تجرى في الأمم المتحدة بين اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. ومما يزيد من أهمية هذه المبادرة أن المحتوى والإطار المؤسسي للبرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي مرتبطان مباشرة بما تقوم به اللجنة الثالثة من دراسة وتقنين. وأضافت أنها تأمل في أن تخفف آراء اللجنة الثالثة من حماس أولئك الذين يودون، بحجة الأزمة المالية، تخفيض الاعتمادات المخصصة لبعض البرامج التي تهم البلدان النامية مباشرة. وأنها، إذ تتفق مع البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوستاريكا وكولومبيا، ترى أن المبادرات التي اتخذها المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولا سيما إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان التي أجراها تنفيذا لقرارات الجمعية العامة، تستحق مساندة اللجنة الثالثة لأنها تستهدف تعزيز ممارسة جميع حقوق الإنسان بلا تمييز. وقالت إنها تأمل في أن تمنح اللجنة الخامسة البرنامج ١٩ ما يحتاجه من موارد حتى يتمكن من تحقيق أهدافه، وأكدت على الأهمية التي يعلقها بلدها، والبلدان النامية، على البرنامج ٥ (تنسيق السياسات والتنمية المستدامة)، الذي ينبغي تعزيزه ومنحه الموارد المطلوبة حتى يتمكن من الانتقال إلى مرحلة تنفيذ السياسات التي وضعها لتلبية ما تم التعهد به من التزامات في المؤتمرات العالمية الرئيسية. وذكرت أنها ترى أنه ينبغي إضافة عبارة "خصوصا في البلدان النامية" في نهاية الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٥-٤. وأعربت عن أملها في أن تحظى توصية لجنة البرنامج والتنسيق بحذف ما ورد بين قوسين في الفقرة ٥-٩، بالقبول. وقالت إنها تود إضافة عبارة "وتعزيز التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز" في نهاية الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٥-٤.

٢٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥-٢ (النهوض بالمرأة)، ذكرت أن نيكاراغوا ترى أنه ينبغي تقديم دعم ثابت لشعبة النهوض بالمرأة التي حققت عملا بارزا، تنفيذا لإعلان ومنهاج عمل بيجين، في ضمان مراعاة المساواة بين الجنسين ليس في البرامج التي تتصل بالمرأة فحسب بل أيضا لدى وضع السياسات الإنمائية العامة.

٢٧ - واختتمت ممثلة نيكاراغوا حديثها قائلة إنها تطلب ألا تطال ما تتخذه المنظمة من إجراءات الاقتصاد، اللازمة بلا شك لمواجهة الأزمة المالية الحالية، برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو البرامج الموضوعة لصالح البلدان النامية لأن ذلك يعتبر رجوعا عن الالتزامات السياسية المتعهد بها على مر السنين في إطار المؤتمرات الدولية الرئيسية.

٢٨ - السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن ارتياحه للمبادرة التي تقدمت بها اللجنة الخامسة بإحالة عدد من برامج الخطة المتوسطة الأجل إلى اللجنة الثالثة وذلك قبل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. وقال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا وإنه يعتبر أن الهيئات المختصة بالمراقبة الدولية للمخدرات هي الجهات الوحيدة المعنية بالمراقبة والتقييم في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة المخدرات.

٢٩ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة ساهمت، منذ عام ١٩٤٩، في التخفيف من حدة الكارثة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني إثر اقتلاعه من وطنه وتشريده نتيجة لسياسات الاحتلال والتوسع الإسرائيلية، وإنه من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة، ممثلة بالأونروا، تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في إطار البرنامج ٢٢. وتابع حديثه قائلا إن الجمهورية العربية السورية تدعو الدول المانحة إلى زيادة مساهمتها حتى يتم وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وأكد على أهمية أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز تدابير الإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وحالات الطوارئ الإنسانية.

٣٠ - واستطرد قائلا إن الهدف من البرنامج ١٩ هو تشجيع التمتع العالمي بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالحق في التنمية، قال إنه ينبغي تعزيز الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا الإطار وعدم الاكتفاء بتناول هذا الحق في إطار البحث فحسب، خاصة وأنه يوجد أساس لتحقيق توافق عالمي حول ضرورة التعامل مع هذا الحق بشكل عملي.

٣١ - وقال إنه من الضروري إعطاء عمل الأمم المتحدة في مجالات القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التمييز الجديدة والحقوق الخاصة بالمرأة والطفل مزيدا من الأهمية، والتعامل مع هذه المسائل بشكل مستقل.

٣٢ - واختتم حديثه قائلا إن من الضروري أن يناقش المفوض السامي لحقوق الإنسان مسألة إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان في سياق القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

٣٣ - السيد تيلييس ريبيرو (البرازيل): قال إن بلده قد أعرب منذ عدة شهور عن موقفه بشأن الخطة المتوسطة الأجل، وإنه يتفق مع البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا. فالبرنامج ١٩ يبين الدور الأساسي المطلوب من المفوض السامي أن يضطلع به في مجال تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، ويترجم روح إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يؤكدان على وجود ترابط بين حقوق الإنسان جميعها.

٣٤ - وأضاف أن البرازيل، من ناحيتها، قد شاركت بشكل فعال في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ورحب بقرار إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقال إنه ينبغي أن يتوفر للمفوض السامي ما يحتاجه من موارد للوفاء بالمهام المعقدة المنوطة به، على الرغم من ضغوط الميزانية والقيود المفروضة على تعيين الموظفين، خاصة وأن المقترحات التي قدمها ستتيح له، وكذلك لمركز حقوق الإنسان، الاضطلاع بالولاية المسندة إليهما على النحو الأفضل. وأضاف أن البرازيل تؤيد، في هذا السياق، عملية إعادة تشكيل المركز التي تعتبر خطوة في اتجاه تحسين فعاليته. فالأقسام الثلاثة التي يتألف منها المركز ستمكنه من أداء مهامه بشكل أفضل، إلا أنه يستحسن أن تجرى دراسة مفصلة للمسألة التي أثارها وفد كولومبيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، بشأن تخصيص الاعتمادات فيما بين الأقسام الثلاثة.

٣٥ - وقال إن الوفد البرازيلي يأمل في أن يتمكن المفوض السامي من تعبئة موارد مالية إضافية، وخصوصا من المؤسسات المالية الدولية، حتى يتمكن من تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية وإقرار سيادة القانون. وأضاف قائلا إنه ينبغي لمركز حقوق الإنسان أيضا أن يعمل على تحقيق هذه الأهداف.

٣٦ - وأعرب عن رغبة وفده أيضا في التأكيد على الأهمية التي يعلقها على التعاون القائم بينه وبين المفوض السامي من أجل إتاحة الفرصة لشعوب العالم جميعها للتمتع التام بحقوقها.

٣٧ - واختتم ممثل البرازيل كلمته بالتعبير عن ارتياحه لاعتزام رئيسة اللجنة إحالة مجمل الآراء التي تم الإعراب عنها في هذه الجلسة إلى اللجنة الخامسة ضمن رسالة تعكس، قدر الإمكان، موقف أعضاء اللجنة الثالثة وتيسر، على هدي هذه المواقف، أعمال اللجنة الخامسة.

٣٨ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): أعرب عن ارتياحه للدعوة التي وجهتها اللجنة الخامسة للجنة الثالثة من أجل تقديم ملاحظاتها بشأن تخطيط البرامج المتعلقة بالشؤون الاجتماعية. وقال إن تدعيم آليات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها مسألة ذات أهمية بالغة، وأنه لا يجب التذرع بالأزمة المالية لتخفيض الاعتمادات المخصصة لها. وكرر الإعراب عن دعمه الثابت للهيئات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، وأكد على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، التي يتطلب تنفيذها موارد

أكبر كثيرا من الموارد الحالية. واختتم حديثه قائلا إنه يغتنم هذه الفرصة لتهنئة مكتب المفوض السامي لما قام به من أعمال في مجال الحق في التنمية.

٣٩ - السيدة مورغان (المكسيك): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على الأعمال التي يضطلع بها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبخاصة إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، وهي ترى أنه لا بد أن يكون تحت تصرف المفوض السامي والمركز موارد كافية تمكنهما من الوفاء بولايتهما.

٤٠ - السيد كونشا (شيلي): قال إنه يتفق مع ما جاء في البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وشيلي. وأعرب عن ارتياحه لأن مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ يميل إلى إعادة توجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في الميدان الاجتماعي، ويأمل في أن تعتمد الجمعية العامة تلك الخطة. وأضاف أنه بالنظر إلى أن حقوق الإنسان تعتبر الأساس الذي يقوم عليه أي نظام ديمقراطي فهو يؤيد بقوة الأنشطة الرامية إلى تعزيز هذه الحقوق وحمايتها، وأعرب عن ارتياحه بوجه خاص لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أضاف قائلا إنه من المستصوب أن تعتمد الجمعية العامة البرنامج ١٩ كما هو لأن من شأن ذلك أن يوضح الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على ولاية المفوض السامي.

٤١ - السيدة دوران (فنزويلا): تحدثت بشأن البرنامج ١٩ من مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ فقالت إنها تؤيد إعادة تشكيل البرنامج في ميدان حقوق الإنسان التي اقترحها المفوض السامي وذلك لأنه يأخذ في الاعتبار أزمة الميزانية التي تمر بها المنظمة وطلبات الجمعية العامة. وقالت إنها تؤيد تقسيم البرنامج ١٩ إلى ثلاثة برامج فرعية، وأعربت عن ارتياحها لأن البرنامج الفرعي ١٩ - ١ سيعالج الحق في التنمية، الأمر الذي سيسمح، في رأيها، بتفادي الازدواجية والبدء في تبسيط وترشيد الأعمال لتنسيقها على نحو أفضل. وأضافت قائلة إنها تعتقد أنه لا بد لمركز حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان أن يعملا في تعاون وثيق، ومن جهة أخرى فإنه من المقرر في التشكيل الإداري الجديد أن يضطلع مركز حقوق الإنسان بمتابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا، وأن يساعد المفوض السامي في أعماله ويقدم، بالتالي، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تشعر بالارتياح لأنه نظرا للحالة المالية الراهنة للمنظمة على نحو ما أشار إليه المفوض السامي في البيان الذي أدلى به في ٢٠ حزيران/يونيه أمام لجنة تنسيق البرامج، لن يستلزم التشكيل الجديد لمركز حقوق الإنسان موارد مالية إضافية.

٤٢ - وأضافت قائلة إن الوفد الفنزويلي يؤيد ما جاء في البيان الذي أدلي به، باسم بلدان عدم الانحياز، أثناء اجتماع لجنة تنسيق البرنامج في ٢٠ حزيران/يونيه الأخير فيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين (ب) و (ي) من الفقرة ١٩ - ٣ من البرنامج ١٩. وذكرت أنها ترى أنه يجب بالفعل أن تحدد بوضوح الهيئات التي ستسهم في صياغة البرنامج المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأكدت من جديد كذلك أنه يتعين التمييز بوضوح بين عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية. وقالت أخيرا إنها ترى أنه يجب

إيلاء الأولوية القصوى للتشكيل الإداري الجديد، الذي اقترحه المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن هذا التشكيل الجديد سيسمح للمنظمة بالعمل بقدر أكبر من الفعالية في ميدان حقوق الإنسان. وأعربت عن أمل وفد فنزويلا في أن تؤخذ في الاعتبار في الوثيقة التي ستقدم إلى اللجنة الخامسة الملاحظات التي أبداها لتوه.

٤٣ - السيدة مارتينيز (إكوادور): قالت إنها تضم صوتها إلى ما جاء في البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا. وأشارت إلى البرنامج ١٩، فدعت إلى تأييد إعادة التشكيل التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان. وذكرت أن الحق في التنمية هو، في الواقع، حق معترف به، من الآن فصاعدا، بوصفه حقا من الحقوق الأساسية حقيقة للبشر، وأن المكانة التي يعطيها المفوض السامي لهذا الحق لها ما يبررها، على نحو ما يثبته بقوة إعلان وبرنامج عمل فيينا، والإعلان الخاص بالحق في التنمية، والالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في إعلان الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء المنظمة وكذلك العديد من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة وأجهزة أخرى في منظومة الأمم المتحدة تعالج حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك فإن إعادة التشكيل المقترحة تراعي القيود الناجمة عن الأزمة المالية التي تمر بها المنظومة، إذ أن المفوض السامي قد أكد أنه تم تحقيق وفورات إضافية في ميزانية حقوق الإنسان التي تخضع بالفعل لقيود. وقالت أخيرا إن الأهداف الأربعة عشر المذكورة في الفقرة ٣ من البرنامج ١٩ تراعي التشكيل الجديد لمركز حقوق الإنسان وبالتالي فإنه يمكن اعتبارها أهدافا واقعية.

٤٤ - السيد بول (نيوزيلندا): تحدث باسم استراليا وكندا وبلده، قال إنه يؤيد البرنامج ١٩، ويرى أن العمل الذي اضطلع به المفوض السامي من أجل زيادة فعالية مركز حقوق الإنسان هو عمل لا غنى عنه ويجب مواصلته وأنه من المستصوب، بالتالي، أن توضع تحت تصرف المفوض السامي موارد مالية وبشرية كافية.

٤٥ - السيدة تفاريس دي الفاريز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا، وأعربت عن ارتياحها للعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان وعن تأييدها الكامل لذلك العمل.

٤٦ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): قالت إنها تتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا، وأشارت فيما يتعلق بالبرنامج ١٢، منع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى أنه إذا كان الهدف المتمثل في تشجيع نقل المعارف المتخصصة، بغية معاملة المجرمين والضحايا معاملة فعالة وإنسانية، يرد في الأهداف المحددة في البرنامج الفرعي ١٢ - ١ فهو، في مقابل ذلك، لا يتضمن أية إشارة إلى ضحايا الجريمة. وأعربت عن رغبتها في أن يُذكر أنه يتعين على منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أن تتخذ تدابير لمساعدة ضحايا الجريمة. وأشارت إلى البيان الذي أدلت به في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال، فأعادت تأكيد ضرورة النظر على وجه الاستعجال في تدريب الأشخاص المكلفين باستقبال ضحايا الجرائم تدريبا يسمح لهم بمساعدة الضحايا على التغلب على الصدمات التي تعرضوا لها.

٤٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، أعربت عن أسفها لأن البرنامج لا يشير إلى المشاكل الخاصة جدا التي تعاني منها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. والبرنامج ١٩ يبدو بالنسبة لها متوازنا وشاملا من حيث أنه يهتم بكافة أشكال الحقوق وعلى وجه أخص بالحق في التنمية وبحقوق الفئات المستضعفة والمحرومة. وأعربت عن ثقتها الكاملة في مقدرة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على تنفيذ البرامج التي تدخل في اختصاصه وطالبت بتأييده دون تحفظ في إطار إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان الجاري القيام بها، بالنظر إلى أنه في أفضل وضع لتحديد التدابير الأكثر فعالية التي يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها في ميدان حقوق الإنسان. وأخيرا، وفيما يتعلق بالبرنامج ٥، تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وبشكل أخص النهوض بالمرأة وتنفيذ برنامج بيجين، طلبت بقوة توفير المزيد من الموارد والاهتمام بمشاكل النساء والفتيات المستضعفات والمحرومات.

٤٨ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): أعلنت أن بلدها يعلق أهمية بالغة على البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ١٩ من حيث أنه يتيح تجسيد الحق الأساسي وهو الحق في التنمية. وقالت إن كوستاريكا تلاحظ مع الارتياح أنه قد جاء في الفقرة ٢ من ذلك البرنامج أن المفوض السامي يقترح تحديد أهداف لبرنامج الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان تتجاوز إلى حد كبير الدفاع المحض والبسيط عن حقوق الإنسان، أي، بوجه خاص، تحديد التوجهات العامة وإبراز أهمية حقوق الإنسان في البرامج الدولية والوطنية، وتشجيع التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وحفز وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأكملها في هذا المجال، وبوجه أخص تأكيد أهمية التدابير الوقائية، وتشجيع إنشاء هياكل أساسية وطنية في ميدان حقوق الإنسان، وتقديم خدمات استشارية ومساعدات تقنية في مجالي التثقيف والإعلام في هذا الميدان.

٤٩ - واستطردت في حديثها قائلة إن كوستاريكا تقر جميع أهداف هذا البرنامج في ميدان حقوق الإنسان الواردة في الفقرة ١٩ - ٣، ولكنها تعلق أهمية خاصة على الأهداف (ط) و (ي) و (ك) و (م). وهي تؤيد أيضا البرنامج الفرعي ٢ (دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها) والبرنامج الفرعي ٣ (الخدمات الاستشارية والدعم التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان) ذلك أنها تعتقد أن لا غنى عنها للممارسة الفعالة لحقوق الإنسان.

٥٠ - وقالت في ختام كلمتها إن كوستاريكا تعرب عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي استطاع أن ينفذ الولاية المسندة إليه على الرغم من عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وهي تأمل في أن يكون من الممكن تزويده بالدعم اللازم لإنجاز مهامه.

٥١ - السيد موفوكينغ (جنوب افريقيا): أيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا.

٥٢ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالبرنامج ١٩، يلاحظ وفد جنوب افريقيا أن المفوض السامي لحقوق الإنسان يفي في ظروف صعبة جدا بالولاية التي أسندتها الجمعية العامة إليه، ويرى أن مركز حقوق الإنسان

في حاجة ماسة إلى إعادة تشكيله، وأن إدخال التغييرات سيتيح له الاستجابة لحقائق عالم اليوم. وأضاف قائلا إنه يلاحظ في هذا الصدد أنه إذا كان بعض الموظفين الكبار يتحدثون كثيرا عن الإصلاح في الأمم المتحدة فإن المفوض السامي هو واحد من القلائل الذين اتخذوا تدابير لإعادة التشكيل. وذكر أن المركز ما زال يعاني من عدم كفاية الموارد المالية والموظفين، وأن جنوب افريقيا تطلب بإلحاح من جميع الدول الأعضاء أن تؤازر المفوض السامي بحيث لا يعزى أي فشل محتمل إلى عدم التعاون من جانبها. وشدد على أنه يجب أن يكون إجراء مناقشات بشأن العناصر الأساسية لهيكل الأمم المتحدة في إطار المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في اللجنة الثالثة وفي الجمعية العامة.

٥٣ - السيد موكو بادهايا (الهند): قال إنه يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا بخصوص البرامج ٥ و ١٢ و ١٣ و ٢١ ومع البيان الذي أدلى به وفد كولومبيا بشأن البرنامج ١٩. وفيما يتعلق بهذا البرنامج الأخير، توجه بالشكر إلى مجموعة الدول ورئيس اللجنة الخامسة ورئيسة اللجنة الثالثة الذين تم بفضلهم إدراج هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة الثالثة، وأعرب عن ارتياحه لأن الرئيسة تعتزم إبلاغ ملاحظات اللجنة الثالثة إلى اللجنة الخامسة.

٥٤ - واسترسل قائلا إن الهند أعربت عن آرائها بشأن جوانب مختلفة من تخطيط البرامج المتعلق بحقوق الإنسان أثناء الاجتماعات التي عقدتها لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، كما أعربت عن قلقها بشأن أسبقية الحق في التنمية وأسبقية النهج الوظيفي على النهج الموضوعي. وأضاف قائلا إن أوجه القلق هذه لا تزال باقية ولكن الهند ترى أن المفوض السامي قد بذل منذ ذلك الحين جهودا واضحة للغاية على مستوى تخطيط البرامج لطمئنة الوفود إلى أنه يراعي تماما الحق في التنمية وبعد التنمية، وهو يستحق لذلك أن تسانده الدول. وذكر أن الهند تلاحظ في هذا الصدد أن المفوض السامي قد أجرى اتصالات مع الهيئات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز، وأنه من الملائم تعزيز العمل الذي يضطلع به بمنحه اعتمادات في إطار الميزانية العادية وأي وسائل أخرى قد يطلبها، وأن من الضروري كذلك تمكينه من الوفاء بولايته على نحو مستقل تماما دون أن يعني ذلك مركزية الإدارة. واضاف قائلا إن الهند تود أن توضح أنه يجب ألا تكون الضغوط التي تتعرض لها الأمم المتحدة لكي تشرع في إجراء إصلاحات مالية ذريعة لإدخال مركزية الإدارة.

٥٥ - ومضى في حديثه قائلا إن الهند تعلق أهمية كبيرة على جوانب البرنامج المرتبطة بالمساعدة التقنية وهي على اقتناع بأن أبعاد التنمية والتثقيف والتدريب ستسهم في تحسين الحالة العامة لحقوق الإنسان. فالاهتمام ببعد "التنمية" سيجعل من الممكن تعزيز التقدم الاجتماعي على أفضل نحو، ورفع المستوى المعيشي وتأمين قدر أكبر من الحرية. وعلى الرغم من أوجه القلق التي أعربت عنها الهند فهي تؤيد برنامج حقوق الإنسان الذي وضعه المفوض السامي وترى أنه ينبغي تعزيز موارده وإتاحة الوقت له لإثبات نجاحه.

٥٦ - السيدة ليبل (الولايات المتحدة): قالت إنه من المفترض أن تساعد الخطة المتوسطة الأجل على إجراء تخطيط البرامج الذي سيستخدم بعد ذلك في وضع الميزانية المقبلة. وأضافت قائلة إن الخطة المتوسطة الأجل الحالية لم تحظ بتوافق في الآراء في لجنة البرنامج والتنسيق، وهذا لم يمنع الشروع في عملية إعداد الميزانية لفترة السنتين القادمة. والخطة المتوسطة الأجل السابقة شهدت صعوبات مماثلة؛ ومن ثم فإن الولايات المتحدة تأسف لأن هذه العملية لا تسير على النحو الذي ينبغي أن تسير عليه وهي تود، في هذا الصدد، أن تعيد إلى الأذهان الآراء التي أعرب عنها في لجنة البرنامج والتنسيق خلال المناقشات المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل. وذكرت أنه يتعين أن تضطلع لجنة البرنامج والتنسيق بدورها المتمثل في النظر في البرامج والجوانب المتعلقة بالميزانية لأنشطة الأمم المتحدة وأن تسعى من خلال توصياتها، إلى أن تكون الأنشطة والاعتمادات الممولة من الموارد مطابقة تماما للولاية والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق [A/51/16 (الجزء الثاني)]، المعروض على اللجنة الخامسة، يعكس تماما آراء الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة. وقالت إن وفد الولايات المتحدة لا ينوي أن يكرر الملاحظات التي أبداها بشأن البرامج الموصى بإقرارها (منع الجريمة، ومكافحة المخدرات، وحماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم) ولكنه يأسف لأن بعض أجزاء البرامج ظلت معلقة بحيث لم يمكن التوصل إلى اتفاق شامل بشأنها.

٥٧ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تؤيد بالكامل البرنامج ١٩ من مشروع الخطة المتوسطة الأجل (A/51/6) وتؤكد من جديد أن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان تمثل، وستظل تمثل، مجالا ذا أولوية بالنسبة للولايات المتحدة.

٥٨ - وواصلت حديثها قائلة إن الولايات المتحدة تؤيد كذلك إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان التي اقترحها المفوض السامي، الأمر الذي ستقوم بتوضيحه في اللجنة الخامسة عند قيام اللجنة بالنظر في هذه المسألة، وذلك لأن إعادة التشكيل هذه مطابقة لقرارات الجمعية العامة ولا سيما القرار ٢١٤/٥٠. وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تعتزم التفاوض بنشاط في اللجنة الخامسة، كما أنها ستشجع الوفود الأخرى على أن تفعل ذلك بالمثل. وقالت إن الولايات المتحدة تقترح من الناحية العملية، أن يجري أعضاء الوفود، بالتوازي مع الآراء التي سيتم تقديمها عن طريق اللجنة الثالثة، مشاورات مع زملائهم الذين يشاركون في أعمال اللجنة الخامسة، داخل البعثات نفسها، وأن ينقلوا إليهم بهذه الطريقة وجهات نظرهم.

٥٩ - السيدة سوكيموري (اليابان): أعادت إلى الأذهان الآراء التي أعرب عنها وفدها في دورتي أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٦.

٦٠ - وتطرقت إلى البرنامج ١٢، فأعربت عن ارتياح الوفد الياباني لأن التدابير التي تنظم استخدام الأسلحة النارية وفقا لأهداف هذا البرنامج الواردة في مقترح الأمين العام قد حظيت بالاهتمام الذي تستحقه.

٦١ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٣، ذكرت أنها تعلق أهمية كبيرة على الأهداف الواردة في الفقرات ١٣-٦ (د)، و ١٣-٧ (ب) و (ج)، و ١٣-٨ (أ) و (ب) و (ج) وذلك للأسباب التي سبق أن عرضتها في لجنة البرنامج والتنسيق. وأعربت عن أملها بشكل خاص في أن توضع تحت تصرف الجهاز الدولي لمكافحة المخدرات الموارد اللازمة لتمكينه من الوفاء بالمسؤوليات التي يتحملها بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات.

٦٢ - ومضت في حديثها قائلة إن الوفد الياباني يريد بالفعل أن يظل البرنامجان المتعلقان بمنع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات، مثلما كانا في الخطة المتوسطة الأجل السابقة، ميدانين لهما أولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٦٣ - وأعربت عن أسف الوفد الياباني لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج ١٩، وأكدت أن الوفد يؤيد البرامج الفرعية الواردة في مشروع الخطة المتوسطة الأجل. وقالت إنه على الرغم من أن بعض الوفود قد أعربت عن قلق، قد يكون له ما يبرره، فيما يتعلق بإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان فإن الوفد الياباني يؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي في الوقت الحالي من أجل إعادة تشكيل المركز، ويحدوه الأمل في أنه سيمكن بذلك تحسين إدارة المركز وزيادة فعالية أعماله.

٦٤ - السيد إيلويغا (بنما): قال إن وفده يتفق مع البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا ويشدد على أن النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال له أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل المنظمة. وأشار إلى البرنامج ١٩ وقال إن بنما تذكّر بأن تنفيذ هذا البرنامج يتوقف على تعاون الدول الأعضاء وبأن أي عمل في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يرتكز على أخلاقيات حقيقية وأن يستند بشكل خاص إلى توخي الموضوعية والصرامة بما يؤدي إلى تفادي أي تشويه للحقيقة. وأضاف قائلا إنه ينبغي، في رأيه، أن تعمل المنظمة في السنوات القادمة على تعزيز حقوق الإنسان في العالم بدعم سياسي ومالي من الحكومات والمجتمع المدني وذلك أنه يتحتم على المنظمة، وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق، أن تراعي رأي شعوب الدول الأعضاء فيها.

٦٥ - ومضى في حديثه قائلا إن البرنامج ١٩ يتضمن مقترحات ابتكارية تميل إلى تعزيز العمل الذي تضطلع به المنظمة في ميدان حقوق الإنسان ويتميز بأنه يشجع، بشكل منهجي، التثقيف ونشر المعلومات في ميدان حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن الهدف المتمثل في الأخذ داخل الأمم المتحدة بمنهجيات تسمح بمعالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية ومنع استمرار حدوث مثل تلك الانتهاكات هو أيضا هدف ابتكاري. واختتم حديثه قائلا إن تنفيذ البرنامج ١٩ يفترض تعزيز وترشيد الهياكل الحالية للأمم المتحدة.

٦٦ - السيدة سموليك (أوروغواي): قالت إنها متفقة مع ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا وتؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تحسين فعالية مركز حقوق الإنسان وترى أنه ينبغي إقرار البرنامج ١٩ كما هو. وأعربت عن أملها في أن تعكس الملاحظات التي ستحيلها اللجنة الثالثة إلى اللجنة الخامسة، بصدق، الآراء التي أعرب عنها خلال المناقشات.

٦٧ - السيد شييه باوهويا (الصين): قال إن وفده يؤيد ما جاء في البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا.

٦٨ - ومضى في حديثه قائلا إن الصين تذكّر بأنه خلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي أعرب عدد من الوفود عن آرائه فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ وأن ملاحظات تلك الوفود قد أدرجت بالفعل في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة الخامسة عند نظرها في هذه المسألة أن تدرس جميع الآراء التي أعرب عنها. وذكر أن الصين ترى أن مهمة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين ستكون إزالة أوجه الخلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ بحيث يمكن صياغة البرنامج على نحو أفضل.

٦٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩-٢، قال إن الصين لا تعتقد بأن البرامج ذات الأولوية المذكورة في ذلك البرنامج تعكس، كما ينبغي، حالة حقوق الإنسان في عالم اليوم ذلك بالنظر إلى أنه يجب أن يحظى بعض من تلك الحقوق باهتمام خاص. وأضاف قائلا إن الصين ترى أن الحق في التنمية بوجه خاص، وهو موضع اهتمام العديد من الوفود، لم يراع بدرجة كافية في البرنامج، وأن المبادئ الواردة في إعلان فيينا وكذلك الآراء التي أعرب عنها في إطار الجمعية العامة عبر السنوات ليست مجسدة فيه. وقال إنه ينبغي أن تظهر نتائج ملموسة لمعالجة الحق في التنمية وأن يحظى ذلك الحق بضمانات مؤسسية.

٧٠ - وأشار إلى البرنامج ١٩-٣ فقال إن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري قد أعدّ له على نحو جيد ولكنه لم ينفذ بالكامل نتيجة للصعوبات المالية. وقال إن البرنامج الفرعي يقتصر على الإشارة إلى تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة هذه الظاهرة دون توضيح ما يجرى القيام به من الناحية العملية. وفيما يتعلق بترشيد وتخفيض عدد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان فإن الوفد الصيني يرى أنه بتفادي كثرة التقارير وبجعل هدفها أكثر وضوحا، سيمكن تخفيض عبء العمل بالنسبة للدولة الموقّعة وترشيد الوثائق وزيادة فعالية الأعمال.

٧١ - وفيما يتعلق بإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، قال إن الصين قد أعربت بالفعل عن قلقها أثناء دورة حزيران/يونيه للجنة البرنامج والتنسيق، وهي تعيد التأكيد على أنه ينبغي القيام بإعادة التشكيل هذه بمراعاة النظام الداخلي وبالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء وبشفافية تامة. وأضاف قائلا إن فترة الاختبار الممتدة لستة أشهر، والتي بدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تثير قلقا شديدا لدى الصين التي ترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعطي موافقتها، بعد دراسة هذه المسألة بشكل متعمق لأنها تثير مشاكل صعبة (تنفيذ

قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، وصعوبات تتعلق بالميزانية، ومشكلة توزيع الوظائف في المركز). واختتم حديثه قائلا إن الصين ستبدي ملاحظات أخرى بشأن هذا الموضوع عندما تنظر اللجنة الخامسة في هذا الموضوع.

٧٢ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن وفده يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا وإن كولومبيا تتابع عن كثب العمل الذي يضطلع به المفوض السامي وتقدر الجهود التي يبذلها لتكييف ولايته والاهتمام الذي يوليه لكل حق من الحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في التنمية.

٧٣ - السيد رودريغز (بوليفيا): قال إن وفده أيضا يؤيد ما جاء في البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا. وقال فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ إنه من الضروري تحقيق توازن بين الجوانب المالية والجوانب الأخرى من العمل المزمع القيام به في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الوفد البوليفي يؤيد العمل الذي يضطلع به المفوض السامي ويرى أن إعادة تشكيل برنامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي يقترحها، تأخذ تماما في الاعتبار الحق في التنمية والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٧٤ - السيد أغري (غانا): أيّد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا.

٧٥ - وأوضح أنه ينبغي أن يكون تخطيط البرامج متفقا مع التوجيهات التي أعطتها اللجنة الثالثة، وقال إن أي قرار يتخذ في أية هيئة أخرى ويرمي إلى تأجيل، أو تخفيض أو إلغاء برامج هو قرار مجحف لجهود اللجنة الثالثة.

٧٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩، قال إن غانا تؤكد من جديد أنها تساند المبادئ الواردة في إعلان فيينا التي جعلت حقوق الأنسان كلاً غير قابل للتجزئة ومترابطا ومتشابكا. وأضاف قائلا إنه يجب أن تعامل حقوق الإنسان جميعها على قدم المساواة بروح من الموضوعية وعدم الانتقائية. وذكر، في هذا الصدد، أن غانا تؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه بعد أن أعربت بعض الوفود عن قلقها لتمييز بعض حقوق الإنسان على حساب حقوق أخرى، لا يسع المرء إلا أن يعرب عن ارتياحه للاهتمام الذي حظيت به في البرنامج الفرعي ١٩-١ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما الحق في التنمية. وأضاف قائلا إن غانا ترى، مع ذلك، أنه كان ينبغي أن تعالج هذه الحقوق على نحو مستقل.

٧٧ - وأعرب من جهة أخرى عن دهشته لأن مسألة النهوض بالمرأة وقيام منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ خطة عمل بيجين لم تكن ضمن المسائل الواردة في مشروع الخطة المتوسطة الأجل وذلك على الرغم من أنه كان قد تم الاتفاق، أثناء مناقشة لجنة البرنامج والتنسيق لهذه المسألة، على إدراج مسألة المرأة في جميع البرامج. وقال إن غانا تذكّر بأن الأمانة العامة لم ترصد في عام ١٩٩٥ أية اعتمادات لهذا الموضوع في

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بحيث أصبح من الصعب عقد اجتماعات لصياغة بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولذلك فإن وفد غانا يأمل في أن تدرج هذه المسألة على النحو الواجب في الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٨. وأعرب عن أسفه لأنه حتى بعد إقرار تعيين موظفين في شعبة النهوض بالمرأة حالت الصعوبات المالية دون تعيين أولئك الموظفين، الأمر الذي منع الشعبة من تنفيذ برامجها وفقا للولاية المسندة إليها في برنامج عمل بيجين. وقال إن وفد غانا يود أن يتأكد من أن هذا الوضع لن يتكرر.

٧٨ - السيد ريزفاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا وأعرب عن ارتياحه لأن مسألة تخطيط البرامج تندرج في جدول أعمال اللجنة الثالثة في الدورة الحالية.

٧٩ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالبرنامج ١٩ فإن جمهورية إيران الإسلامية بعد أن عرضت بالفعل وجهة نظرها بشأن هذا الموضوع في الاجتماع الذي عقدته لجنة التنسيق والبرنامج في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهي وجهة نظر يشاركها فيها عدد كبير من الوفود، ستكتفي بأن تعلن أنها لاحظت وجود بعض التناقضات مع مبادئ وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وخاصة في الفقرات ١٩-١، و ١٩-٣ (أ) و (ح) و (ي)، و ١٩-٤، و ١٩-٩، وتأمل في أن تأخذ الرسالة الموجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة في الاعتبار على النحو الواجب ما يساورها من قلق.

٨٠ - وأضاف قائلا إن وفد جمهورية إيران الإسلامية يشعر بالارتياح إزاء المبادرة التي اتخذها المفوض السامي لحقوق الإنسان ويرى أنه يجب إعطاء المفوض السامي حرية التصرف الكاملة، وكذلك الوقت اللازم، لتنفيذ خطته في حياد، وبمنأى عن أي تأثير، قبل إصدار أية أحكام.

٨١ - واسترسل قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية ترى أنه يجب أن تراعى تماما المسائل الحيوية التي تحظى باهتمام البلدان النامية فيما يتعلق بالحق في التنمية، وأن يحظى هذا الحق بالمعاملة نفسها التي تحظى بها الحقوق الأخرى لأن جميع حقوق الإنسان هي كل مترابط وغير قابل للتجزئة ومتشابك على نحو وثيق.

٨٢ - السيدة بارك (جمهورية كوريا): أكدت من جديد أن وفدها يؤيد تماما البرنامج ١٩ المكرس لحقوق الإنسان والذي يستجيب تماما، من وجهة نظره، للمبادئ الواردة في إعلان فيينا. وقالت إنها تعتقد أنه ينبغي زيادة تعزيز دور المفوض السامي لحقوق الإنسان وتؤيد الجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في أن تحقق اللجنة الخامسة توافقا في الآراء بشأن هذا البرنامج وأن تعتمده الجمعية العامة بصورته الحالية.

٨٣ - السيد دونوكوسومو (إندونيسيا): أيّد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وكولومبيا.

٨٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩، أعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، كما أعرب عن أمله، مع إدراكه للصعوبات المالية التي تعاني منها المنظمة، في أن توضع أموال كافية تحت تصرف المركز لكي يتمكن من إنجاز أنشطته. وقال إن الوفد الإندونيسي قد أعرب بوضوح عن آرائه بشأن هذه المسألة خلال دورة حزيران/يونيه ١٩٩٦ للجنة البرنامج والتنسيق، ومع ذلك فإنه يكرر الإعراب عن اقتناعه الراسخ بأنه ينبغي أن تأخذ الأمانة العامة في الاعتبار الآراء والمصالح التي أعربت عنها البلدان النامية خلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠